نفاذ الطاقة باتجاه لبنان قدوماً من الأردن رهن جهوزيتهم

الوزير الزامل لـ«الوطن»: ٨ بالمئة حصة سورية من الكهرباء العابرة لأراضيها

| عبد الهادي شباط

وقعت سورية ولبنان والأردن أمس اتفاقية الربط الكهربائي من الأردن عبر سورية إلى لبنان.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الكهرباء غسان الزامل أن نفاذ الكهرباء من الأردن إلى لبنان عبر الأراضي السورية يعود للطرفين الأردني واللبناني في حين الجانب الفني في سورية تم إنجازه في وقت قياسي وفي موعده.

وبين الزامل أن كمية التدفقات للطاقة الكهربائية عبر هذا الخط من الأردن باتجاه لبنان ستكون وسطياً بحدود ٢٢٥ ميغا واطاً على أن تكون بحدود ١٥٠ ميغا واطاً بين الساعة ١٢ ليلاً حتى ٦ صباحاً ونحو ٢٥٠ ميغا واطاً على مدار ١٨ ساعة المتبقية، منوهاً بأن حصة سورية من هذه الطاقة سيكون ٨ بالمئة وبأن نفاذ هذه الطاقة عبر الشبكة السورية سيؤمّن حالة استقرار في الشبكة وينهي الحمايات الترددية.

بينما كان الوزير الزامل خلال مؤتمر صحفي في بيروت مع نظيريه اللبناني وليد فياض والأردني صالح الخرابشة عقب التوقيع بين أن توقيع الاتفاقية إنجاز مميزو نحن في سورية من أولى الدول التي تسعى إلى التعاون العربي العربي في جميع المجالات. وأن الحكومة السورية كانت تصر على إنجاح هذا الملف بأسرع ما يمكن وكان هناك إشراف مباشر من رئاسة الحكومة على متابعة تنفيذ الأعمال التي أنجزت في وقت قياسي ومدروس من وزارة الكهرباء ومؤسسة نقل الطاقة حيث أنجزنا الأعمال التي تعهدنا بإنجازها خلال المدة المحددة ونحن جاهزون حالياً للربط الكهربائي.

وأن التوقيع هو بداية التعاون العربي العربي وسيكون فاتحة خير وبداية لتعاون أكبر في كل المجالات.

بدوره وصف وزير الطاقة اللبناني توقيع الاتفاقية باللحظة التاريخية المهمة للبنان وللوطن العربي ليس بحجمها ولكن برمزيتها نحن نرسخ العمل العربي المشترك والعمل الاقتصادي والاجتماعي واللحمة بين العرب بهذه الوقفة لأهميتها للشعب اللبناني.

وأوضح فياض نحن من خلال الاتفاقية سنؤمن ٢٥٠ ميغا واط ساعي كهرباء بالتعاون مع الأردن ومؤازرة ودعم ومشاركة سورية وهو ما يكرس العمل العربي المشترك مشيراً إلى سعي لبنان لاستيراد الغاز من مصر والأردن وبدعم من سورية لتزويد محطة كهرباء الزهراني بالغاز.

ولفت إلى أن اتفاقية بهذا الصدد ستدخل حيز التنفيذ بعد شهرين من الآن.

من جهته قال وزير الطاقة الأردني: إن توقيع اتفاقية تبادل الطاقة الكهربائية مع لبنان واتفاقية العبور مع سورية يعزز أواصر التعاون بين دولنا وعلاقتنا التاريخية المستمدة من توجيهات قيادات في هذه البلدان مع ضرورة زيادة مستويات التعاون بيننا.

وقال الخرابشة: نحن ملتزمون بالتعاون بيننا لمصلحة الجميع ليس فقط لمصلحة لبنان وأي تعاون بين الدول العربية هو مصلحة لجميع الدول العربية.

وأعرب رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي أمس عن شكره لسورية والأردن لتعاونهما في تزويد لبنان بالكهرباء وذلك عن طريق توقيع اتفاقية الربط الكهربائي.

ونقلت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام عن ميقاتي قوله خلال استقباله في السرايا الحكومية وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل والطاقة الأردني صالح الخرابشة «نشكر سورية والأردن لتعاونهما في إنجاز هذا المشروع الحيوي للبنان والذي يساعد بحل أزمة الكهرباء في البلاد».

وأضاف ميقاتي: «في الأوقات الصعبة التي يمر بها لبنان تأتي هذه الخطوة كمساهمة عملية لحل أزماتنا المتراكمة ونتطلع أيضاً إلى إنجاز الخطوات اللازمة لاستجرار الغاز من مصر في أقرب وقت».

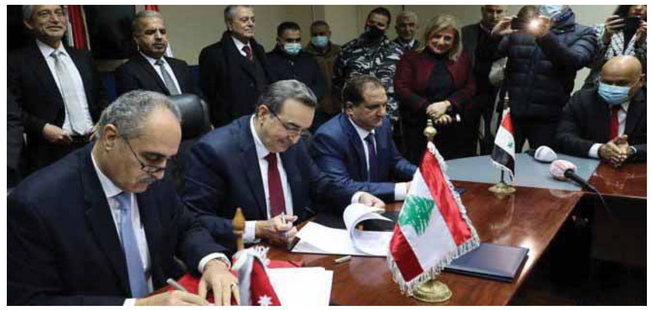

أكثر قطاع دعمته المؤسسة هو الدواجن

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن» دعم قطاع الثروة الحيوانية بـ٩٠ ملياراً بالبيع بأسعار أرخص من السوق

| رامز محفوظ

كشف مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أن إجمالي مشتريات المؤسسة من كل المواد العلفية بلغ خلال العام الماضي ٤١٢,٣٥٦ ألف طن بقيمة ٣٢٣ مليار ليرة، كما بلغ إجمالي مبيعات المؤسسة من المواد العلفية ٤٨٨,٣٠٦ ألف طن بقيمة ٣٥٧ مليار ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين شباط أن المؤسسة اشترت ذرة صفراء خلال العام الماضي بناء على عقد تم إبرامه مع روسيا لاستيراد ٩٠ ألف طن بقيمة ٧٤,٦٠٦ مليار ليرة، وحصلت المؤسسة كذلك على حصتها من الذرة الصفراء من المستوردين التي قدرت بـ٨٢,٧٠٩ ألف طن بقيمة ٧٢,٨١٦ مليار ليرة، كما حصلت على حصتها من كسبة فول الصويا من المستوردين التي قدرت بـ٤٦,٨٤٠ ألف طن بقيمة ٧٨,٨٩١ ملياراً، لافتاً إلى أن هذه الكميات تم التوزيع منها على مربي الدواجن وجهات القطاع العام من مؤسسة الدواجن ومؤسسة المباقر والأسماك وجهات أخرى.

وأكد أن المؤسسة قامت ببيع الأعلاف خلال العام الماضي بأسعار تقل عن أسعار السوق بنسبة ٢٥ بالمئة، مشيراً إلى أنها قامت بدعم قطاع الثروة الحيوانية وخاصة الدواجن بمبلغ مقداره ٩٠ ملياراً بطريقة غير مباشرة من خلال بيع المواد العلفية بسعر أرخص من السوق، منوهاً بأن أكثر قطاع دعمته المؤسسة خلال العام الماضي هو قطاع الدواجن.

وبين أن أهم إنجاز قامت به المؤسسة خلال العام الماضي هو الانتهاء من تأهيل وإنشاء معمل تل بلاط لتصنيع المواد العلفية بطاقة إنتاجية مقدارها ٩٠ ألف طن سنوياً، موضحاً أنه تم وضع المعمل بالخدمة نهاية شهر تشرين الثاني من العام الماضي وقام بإنتاج كمية تتجاوز ٥ آلاف طن من مادة جاهز أبقار حلوب منذ وضعه بالخدمة حتى تاريخه، لافتاً إلى أن هذا العمل يغطي حاجة الثروة الحيوانية في محافظات حلب وإدلب وريف الرقة المحرر ودير الزور.

وأشار إلى وجود ٣ معامل أخرى تقوم بتصنيع المواد العلفية تعمل حالياً، الأول في حمص ويغطي حاجة الثروة الحيوانية في المحافظة والثاني في طرطوس ويغطي حاجة المنطقة الساحلية والثالث في دمشق طاقته الإنتاجية ٥٠ ألف طن سنوياً ويغطي حاجة الثروة الحيوانية في المنطقة الجنوبية، كما يوجد معمل في حماة هو قيد التأهيل حالياً.

وأوضح أن وزير الزراعة شجع خلال العام الماضي على زراعة مادة الذرة الصفراء من أجل التخفيف من فاتورة الاستيراد وإدخال أصناف جديدة وكان الإنتاج جيداً خلال العام الماضي بحدود ٢٠٠ ألف طن، مبيناً أن زراعة الذرة الصفراء تركزت في ريف الرقة المحرر ودير الزور وحلب.

ولفت إلى أن زراعة الذرة عانت عدم وجود مجففات دمرت بشكل كامل خلال الأزمة إذ إنه كان يوجد قبل الأزمة أربع مجففات بطاقة إنتاجية كبيرة سعة كل مجفف ٥٠ طناً، موضحاً أن المؤسسة قامت بالإعلان عن إنشاء مجففات لكن نتيجة الحصار الاقتصادي لم نتمكن وقمنا من جديد بداية العام الحالي بالإعلان عن إنشاء مجففات، ونتمنى أن نقوم بإنجاز هذه الخطوة.

وعن خطة العمل للعام الحالي بين أن الحكومة وجهتنا من أجل استيراد الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا والشعير، وبداية الأسبوع القادم سنعلن عن مناقصة لاستيراد هذه المواد، لافتاً إلى أن الخطة أن يتم استيراد كميات كبيرة وسيتم استيرادها على دفعات، مشيراً إلى أن الموافقة التي حصلنا عليها حالياً هي استيراد ٥٥٠ ألف طن منها ١٥٠ ألف طن كسبة فول الصويا و٢٠٠ ألف طن ذرة صفراء و٢٠٠ ألف طن شعير.

وعن توفر كميات من المواد العلفية حالياً لدى المؤسسة أوضح شباط أن الكميات الموجودة لدى المؤسسة جيدة وهناك نحو ٤٥ ألف طن من الذرة و٢٠ ألف طن كسبة فول الصويا وبحدود ٣٥ ألف طن من مادة النخالة، منوهاً بافتتاح دورات علفية لكل أنواع الثروة الحيوانية، وأمس الأول تم افتتاح دورة علفية للدواجن وزدنا الكميات المخصصة لكل طير من كسبة فول الصويا من ١٠٠ غرام إلى ٣٠٠ غرام بسعر ٢١٠٠ ليرة للكيلو الواحد بينما يباع بالسوق بـ٢٩٠٠ ليرة، مشيراً إلى أنه على الرغم من وجود ارتفاع عالمي بأسعار المواد العلفية لم نقم بزيادة الأسعار.

بدء أعمال اللجنة المشتركة بين سورية وبيلاروس

| الوطن

بدأت في بيلاروس أمس اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الحكومية المشتركة السورية البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني بحضور وفدي البلدين.

ويرأس الجانب السوري وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف ومن جانب بيلاروس دميتري بانتوس رئيس لجنة الدولة للصناعات العسكرية.

وفي مستهل الجلسة الافتتاحية أكد بانتوس تطلع حكومة بيلاروس لتطوير العلاقات مع سورية في مختلف المجالات معرباً عن اعتزاز بلاده بعلاقات الصداقة التي تجمع بين البلدين والتي تقوم على أساس الاحترام المتبادل.

وقال إن بيلاروس تعتبر سورية شريكاً أساسياً وموثوقاً وتكن الكثير من الاحترام والمحبة للشعب السوري الصديق معرباً عن أمله بأن تنجز الدورة الحالية للجنة المشتركة المهام المطلوبة لما فيه خير ومنفعة الشعبين والبلدين الصديقين.

بدوره الوزير عبد اللطيف نوه بعلاقات الصداقة التاريخية الوثيقة التي تجمع سورية مع بيلاروس والتي ترجمت بزيارات على كل المستويات من الجانبين وتأطرت بتوقيع اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي وفني منذ عام ١٩٩٨.

وقال إن بيلاروس تتمتع بمقومات عديدة تجعل منها شريكاً مهماً لسورية في مرحلة إعادة الإعمار ولاسيما في ظل العلاقات السياسية المتميزة والمصالح المشتركة مشيراً إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في سورية وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار المتطور رقم ١٨ لعام ٢٠٢١.

وأعرب الوزير عبد اللطيف عن الأمل بأن تحقق المباحثات الحالية كل النتائج المرجوة وأن تتم ترجمة كل الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها على أرض الواقع.

حضر جلسة الافتتاح وشارك في أعمال اللجنة أعضاء السفارة السورية في بيلاروس والسفارة البيلاروسية بدمشق.

ديون تأمينات ريف دمشق ١٢ مليار ليرة على القطاع العام و٨ مليارات على الخاص

محفوض لـ«الوطن»: ٤٥٧٥ قرار حجز خلال العام الماضي

القطاع الخاص يوظف في ريف دمشق ٢٥ ألفاً العام الفائت والقطاع العام ٨ آلاف

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع تأمينات ريف دمشق علي محفوض لـ«الوطن» أن إجمالي ديون الفرع حتى نهاية العام الفائت ٢٠٢١، تجاوزت ٢١,١٠٨ مليار ليرة، موزعة بين أكثر من ٨ مليارات ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد ١٢,٢ مليار ليرة على القطاع العام، بانخفاض بلغ نحو ٥ مليارات ليرة بالمقارنة بديون المؤسسة حتى نهاية ٢٠٢٠ التي بلغت نحو ٢٦,٢ مليار ليرة.

محفوض بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن إجمالي السداد في العام الفائت بلغ نحو ٣٨,٥ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة السدادات خلال عام ٢٠٢٠ نحو ١٩,٢ مليار ليرة، مشيراً إلى أن قيمة السداد من القطاع الخاص كاشتراكات عن العمال تجاوزت ١٤,٤ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة السدادات من القطاع العام كاشتراكات عن العمال أكثر من ٢١,٨ مليار ليرة، وبلغت قيمة السدادات من القطاع المشترك والتعاوني كاشتراكات عن العمال نحو ٨٢,٢ مليون ليرة، وقيمة السدادات عن الاشتراكات المستحقة لدى شعبة السيارات نحو ٥٧١,٩ مليون ليرة، وقيمة السدادات بموجب أوامر قبض تعهدات ما يزيد على ١,٦ مليار ليرة.

وأشار محفوض إلى أن إجمالي عدد الإنذارات المصدرة خلال عام ٢٠٢١ بلغ ١٥٨٧٣ إنذاراً منها ٦٠٠٥ إنذارات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم.

ولفت إلى أن إجمالي عدد قرارات الحجز الصادرة خلال العام الفائت بلغ ٤٥٧٥ قراراً، منها ٥٦٤ قراراً بحق أصحاب العمل، على حين بلغ عدد قرارات رفع الحجز ٤٩٩ قراراً وبلغت المبالغ المحصلة من قرارات رفع الحجز مبلغ ٦٨٠,٦ مليون ل.س.

محفوض كشف أن فرع تأمينات ريف دمشق حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٣٩,٥ مليار ليرة مقارنة بالإيرادات المحققة خلال عام ٢٠٢٠ والتي بلغت ٢٤,٣ مليار ليرة.

وأوضح مدير الفرع أن إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في ريف دمشق بلغ ٣٧٥٠٩، وأن عدد المنشآت التي تم إشراكها خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٥٧٣٤ منشأة، على حين بلغ عدد منشآت القطاع العام الإجمالي ٢٦٦، وبلغ عدد منشآت القطاع المشترك والتعاوني الإجمالي ١٦ منشأة.

وبيّن محفوض أن عدد العمال الملتحقين الذين تم الاشتراك عنهم لدى المؤسسة خلال عام ٢٠٢١ في القطاع العام ٨١٢٧ عاملاً ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع العام لدى فرع تأمينات ريف دمشق ٧٨٩٢١ عاملاً، كما تم في القطاع الخاص تسجيل ٢٤٩١٩ عاملاً ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع الخاص لدى الفرع ٨٩٠٤٠ عاملاً، وتم تسجيل ١٣٢ عاملاً في القطاع المشترك والتعاوني، ليصبح إجمالي العمال لدى القطاع المشترك والتعاوني المسجلين لدى الفرع ٥١٥ عاملاً.

ولفت إلى أن العمال المشتركين عن أنفسهم خلال العام الفائت بموجب القرار الوزاري ٧٥٨ لعام ٢٠١٥ بلغ ٢٢٧ عاملاً، ليصبح العدد الإجمالي ٧١٨ عاملاً، وأن عدد العمال الموسميين المسجلين عن العام الفائت بلغ ١٠٥٢٢ عاملاً ليصبح إجمالي عدد العمال المسجلين لدى الفرع ١٥٢٧٩ عاملاً.

ولفت مدير الفرع إلى أن عدد الزيارات التفتيشية خلال عام ٢٠٢١ على منشآت القطاع الخاص بلغ ١٢٧٨ زيارة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الزيارات التفتيشية وصل إلى ٥,٦٨٠ لافتاً إلى أنه تم تنظيم ٩٩ ضبط مخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين وتم إشراك ١٢٤ صاحب عمل جديداً.

وأشار محفوض إلى أن قيمة المعاشات المصروفة عن متقاعدي ريف دمشق عن عام ٢٠٢١ (ومن ضمنها معاشات شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٢) تجاوزت ٣٠,٨ مليار ليرة، استفاد منها المتقاعدون في الفرع البالغ إجمالي عددهم ٤٨٠١ متقاعد.

وأضاف: كما أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج فرع إدلب عن العمل، حيث بلغت قيمة المعاشات المصروفة عن عام ٢٠٢١ (ومن ضمنها معاشات شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٢) ما يزيد على ٣,٩٨٩ مليارات ل.س وبلغ عدد متقاعدي إدلب الإجمالي المصروفة معاشاتهم من الفرع ٤٧٤٣ متقاعداً.

محفوض بين أنه وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢١م عن السيد رئيس الجمهورية والقاضي بمنح زيادة على المعاشات التقاعدية بنسبة ٢٥ بالمئة، تضمنت التعليمات التنفيذية أنه لا يجوز أن يقل المعاش التقاعدي عن الحد الأدنى العام للأجور والبالغ ٩٢٩٧٠ ليرة شهرياً، والذي بموجبه أيضاً تم رفع الحد الأعلى للاشتراك في التأمينات الاجتماعية ليصبح ١,٥٦٤,٧٠٠ ل.س أي ما يعادل عشرة أمثال سقف الفئة الأولى الوارد في جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/١/١م.

وعليه فقد تم تطبيق الزيادة على فئات المعاشات الصادرة عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية بريف دمشق والمستفيدة بموجب التعليمات التنفيذية حيث بلغت قيمة الزيادة الشهرية على معاشات متقاعدي فرع تأمينات ريف دمشق ما يقارب مبلغ ٧٥٠ مليون ليرة سورية.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١م تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٥م المتضمن زيادة مبلغ التعويض العائلي لأصحاب المعاشات التقاعدية وأسرهم، حيث بلغت قيمة الزيادة في المعاشات التقاعدية بعد تطبيق التعويض العائلي الجديد ما يقارب مبلغ ١٥٥ مليون ليرة لتتجاوز كتلة المعاشات الشهرية لمتقاعدي ريف دمشق بعد الزيادة مبلغ أربعة مليارات ونصف المليار ليرة شهرياً لحوالي ٤٨٠١٠ متقاعدين.

تعويضات

وأشار مدير الفرع إلى أنه تم خلال العام الفائت إصدار ٣١٦٥ قرار صرف تعويض الدفعة الواحدة بقيمة ٨٤٢ مليون ل.س، و٢٣٠ قرار رد تعويض، وبلغ عدد قرارات مكافأة نهاية الخدمة ٩٣ قراراً بقيمة ٣٢,٤ مليون ليرة، وبلغ عدد القرارات الصادرة بخصوص ضم الخدمة ١٧٥٠ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص رد التعويض ٣٥٠ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص خدمة الضميمة للمسرّحين من خدمة العلم الإلزامية والخدمة الاحتياطية والاحتفاظ ٤٨ قراراً.

وبيّن محفوض أن الفرع أصدر خلال العام الماضي ٣٠٧٧ قرار معاش للشيخوخة بقيمة تزيد على ٢٩٨ مليون ليرة و١٥٣٣ قرار معاش وفاة بقيمة ٨٦,٧ مليون ليرة و٧٣ قرار معاش عجز بقيمة ٤,٨ ملايين ليرة، مشيراً إلى أن عدد إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بلغ ١٤٥ إصابة وعدد الأمراض المهنية المسجلة بلغ ١٧ مرضاً.

تعهدات وقروض

محفوض بيّن أن عدد عقود التعهدات خلال عام ٢٠٢١ بلغ ١٥٢٨ عقداً وعدد العمال المسجلين بموجب هذه العقود بلغ ١٩٢٣ عاملاً ووصلت المبالغ المسددة عن العقود إلى ١,٢ مليار ل.س، على حين بلغ عدد عقود التعهد المقدمة ٣٠٦٥ رخصة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الرخص بلغ ٥١٩، والمبالغ المسددة عن هذه الرخص بلغت ٧٩٢ مليون ليرة.

وأشار إلى أن عدد السيارات المسجلة لدى شعبة السيارات في المديرية خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٢٨٣٧ سيارة.

وبيّن مدير الفرع أن عدد القروض الممنوحة خلال العام الفائت بلغ ٩٦ قرضاً بقيمة ٦٨,٥ مليون ل.س.